



■ خالد السنعوسي

السنعوسي: الخلافات السياسية كانت على حساب الأوضاع الاقتصادية والحل يجب أن يكون جماعياً



■ خلف الجاسم

الجاسم: تنشيط الوضع الاقتصادي يخرج الشركات من نفق الأزمة



■ جاسم زينل

زينل: شركات الاستثمار أصبحت فريسة لإفلاسات قد تصيب الاقتصاد بانهيار كامل



■ سليمان السهلي

السهلي: رغم توافر السيولة... الشركات تعاني من الاختناق بسبب تجفيف منابع التمويل

من سوق الكويت للأوراق المالية خلال 2012 ليس شركات استثمار فحسب وإنما شركات أخرى تعمل في قطاعات أخرى في ظل غياب الحلول.

صعوبة التكهن

● وقال رئيس مجلس إدارة شركة الأمان للاستثمار **خلف الجاسم** أنه من الصعب التكهن بأوضاع شركات الاستثمار المتعثرة في 2012، خاصة وأن التوقعات- في بداية الأزمة- كانت ايجابية، ولكن مع مرور الوقت تأكد للجميع أن التفاوض يجب أن يكون بحذر وألا يكون هناك إفراط في التفاوض حتى تظهر بوادر انفراجة للأزمة. وأضاف الجاسم أنه يجب تنشيط الوضع الاقتصادي كي يتسنى لجميع الشركات- ومن بينها شركات الاستثمار- الخروج من النفق الذي دخلته منذ ظهور بوادر الأزمة المالية في 2008، مؤكداً على أن الاهتمام بتنشيط مجمل الأوضاع الاقتصادية سيكون أفضل الحلول لمساعدة جميع الشركات في كل القطاعات لتحسين أوضاعها.

وتطرق إلى الصعوبات التي واجهتها شركات الاستثمار في 2011 بقوله أن كثيراً من هذه الشركات واجهت إشكالية ضعف الإيرادات وانخفاض قيم الأصول التي كان يمكن التخارج منها لسداد جزء من المديونيات، مشيراً إلى أن كثيراً من الشركات- ومنها شركات استثمار- انتهجت أسلوب تقليص النفقات تحت وطأة استمرار التداعيات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية وذلك لمواجهة نقص التدفقات النقدية. وأكد الجاسم أن كثيراً من الشركات تعاني من عدم القدرة على الوفاء بخدمة الديون، الأمر الذي دفعها لاستبدال الديون بأصول مملوكة لدى بعض البنوك لعدم قدرتها على السداد النقدي.

مناخ التمويل رغم السيولة المتوافرة لدى البنوك في شكل ودائع، فضلاً عن ارتفاع تكلفة خدمة الدين، إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، مؤكداً- في هذا السياق- على أن المشكلة أكبر من أن تحلها شركات الاستثمار بمعزل عن وجود معالجات من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة. وتطرق- في حديثه- إلى احتمال شطب بعض شركات الاستثمار من البورصة خلال 2012، مبيئاً أن هناك احتمالاً لخروج بعض الشركات في ظل استمرار الموقف على ما هو عليه خاصة وأن هناك شركات استثمار خسرت أكثر من 75% من رأسمالها، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تخرج هذه الشركات وغيرها من السوق ما لم تظهر بوادر انفراجة للأزمة.

حلول ذاتية

● وشخص الرئيس التنفيذي لشركة الأولى للاستثمار **خالد السنعوسي** المشكلة بالقول أنه كان من المفترض أن الأزمة المتعلقة بالشركات المتعثرة- بشكل عام ومنها شركات الاستثمار- قد تم حلها منذ فترة، لافتاً إلى أنه لا يوجد ما يدعو للتفاوض بحل الأزمة.

وأضاف السنعوسي أنه في بداية الأزمة كان هناك من يعول على سنن قوانين تعمل على خدمة الاقتصاد المحلي والعمل على حل مشاكل الشركات الكويتية التي تمثل عصب هذا الاقتصاد، مشيراً إلى أن التصرف للخلافات السياسية كان على حساب الأوضاع الاقتصادية. وذكر أن الحل يجب أن يكون جماعياً، فالحل الفردي لكل شركة على حدة لن يجدي نفعاً لأن أوضاع الشركات تختلف عن بعضها البعض، لافتاً إلى أنه كان من المفترض حل الأزمة المالية من خلال القوانين الجديدة، ولكن ما حدث هو إقرار قوانين زادت من الفوضى التي تشهدها الساحة الاقتصادية حالياً، وتوقع السنعوسي خروج عدد من الشركات

وبين أن هناك الكثير من الشركات الاستثمارية تشغيلية وقادرة على الاستمرار ولكنها بحاجة إلى حلحلة الائتمان الصعب الذي تواجهه الشركات في المرحلة الراهنة.

واستدرك زينل بأن الانتخابات البرلمانية قد تشهد طرْحاً جديداً للأداء الاقتصادي يمكن الاقتصاد من الخروج من عنق الزجاجة التي تعيشها حالياً على المستوى التمويلي أو القوانين المنظمة لأدائها.

تحفظ شديد

● وأكد رئيس مجلس إدارة شركة الساحل للتنمية والاستثمار **سليمان السهلي** أنه ينظر لعام 2012 بتحفظ شديد وذلك في ضوء المعطيات الحالية، لافتاً إلى أنه لا تلوح في الأفق دواعٍ للتفاوض لحل مشاكل شركات الاستثمار في 2012 نظراً لعدم وجود مستجدات أو تحرك في هذا الاتجاه لمعالجة تداعيات الأزمة المالية.

وقال: إن عام 2011 اتسم بالسلبية إلى حد كبير بالنسبة لأغلب الشركات الاستثمارية، وهو ما اتضح من خلال البيانات المالية التي تم الإعلان عنها في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، والتي لها دلالة كبيرة على النتائج الختامية للسنة المالية، مشيراً إلى أن الظروف التي تعيشها شركات الاستثمار منذ اندلاع الأزمة المالية في منتصف عام 2008 لا تزال كما هي، بل تزداد مع مرور الوقت دون وجود حلول. وأضاف: لقد شهد عام 2011 انصرافاً عن المشهد الاقتصادي في ظل الاهتمام بالمشهد السياسي والذي شهد الكثير من الأحداث التي كانت لها انعكاسات على الوضع الاقتصادي برمته وخاصة على مستوى سوق الأوراق المالية.

وأوضح أن المشكلة التي تعاني منها الشركات الكويتية في أغلب القطاعات- ومنها الشركات الاستثمارية- هي اختناق التمويل بسبب تجفيف